



## في تقرير للأمم المتحدة:

# اليمن أكثر دول العالم فساداً بعد 2011

وقدرته المحدودة على استيعاب كميات كبيرة

من التمويل أدت إلى تباطؤ صرف تلك الأموال. وخلص تقرير صدر في عام 2013 عن مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون التابع لجامعة ستانفورد إلى أن إحدى المشاكل الرئيسية التي تؤثر على صرف تعهدات المعونة هي إنشاء "مؤسسات موازية كآلية لتوجيه المساعدات في اليمن، دون معالجة حقيقية للقيود المفروضة على القدرات الاستيعابية اللازمة لكي تستطيع الحكومة تعظيم فعالية المساعدات والترويج لآليات حكم أفضل في البلاد". ومع ذلك، يمكن أن تسهم قدرات الاستيعاب والصرف الحالية في اليمن في تأخير كبير في تسليم الموارد المتعهد بها لمواجهة الأزمات مما يجعل الجهات المانحة تواجه معضلة لا فكاك منها. وأكدت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها أن "هذا التأخير لا يؤثر فقط على أمن ورفاه المجتمعات المحلية المستهدفة فحسب، بل يمكن أيضاً أن يحفز السلطات والشركات المحلية للعثور على حلول سريعة غير ملائمة واللجوء إلى الفساد أو الاقتصاد غير الرسمي أو الإجرام".

وفي سياق متصل، وجدت دراسة أجرتها الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي "نوراد" في عام 2011 بهدف الحد من الفساد في إيصال المساعدات الإنسانية أن النهج الحالي لمكافحة الفساد عادة ما تفشل لأنها تعتمد أكثر مما ينبغي على العمليات "القانونية التقنية" المدفوعة دولياً والتي تفتقر إلى موافقة محلية واسعة النطاق. وأضافت أنه "لا يوجد بلد يمكنه أن يتغير دون عمل جماعي محلي"، وينبغي أن يكون دور المجتمع الدولي هو دعم استدامة تلك المبادرات وصفحتها التمثيلية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن "معظم استراتيجيات مكافحة الفساد الحالية... تركز على زيادة القيود القانونية، التي غالباً ما تفشل لأن معظم التدخلات يغلب عليها الطابع المحلي في مجتمعات تفتقر إلى سيادة القانون". حسبما جاء في تقرير نوراد.

وحذر التقرير من عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع لأن لكل مجتمع ديناميكياته الخاصة التي من الأفضل أن يتم التعامل معها محلياً من خلال استراتيجيات مخصصة لذلك.

وفي سياق اقتصاد اليمن الفاشل- حيث تتراجع عائدات النفط بشكل حاد- من المرجح أن تظل الرشاوى نوعاً من التكيف اللازم مع الظروف الاقتصادية القاسية حتى تتمكن الحكومة من رعاية رجال الشرطة وموظفي الخدمة المدنية الآخرين الذين لا تكاد رواتبهم تكفي لتلبية مستويات الكفاف.

ويرى فيليب لوبيون، الأستاذ المشارك في جامعة بريتيش كولومبيا في كندا، أن "الفساد البسيط يضمن بقاء موظفي الخدمة المدنية من ذوي الرتب المتدنية، حتى لو كانت بعض أنشطتهم البيروقراطية هي في حد ذاتها محل شك".

## سمعة اليمن كدولة استشرى الفساد فيها حد من تقديم المساعدات

## عقوبات الفصل من الوظائف وراء التردد من الإبلاغ عن جرائم فساد

الرعاية الصحية.

مع ذلك، حصلت الوكالات التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية التي طلبت 706 مليون دولار للاستجابة للاحتياجات الإنسانية في عام 2013 على أكثر قليلاً من نصف هذا المبلغ فقط.

وتعتبر سمعة اليمن كدولة استشرى فيها الفساد أحد العوامل الدافعة للحد من تمويل المساعدات الإنسانية.

ووصفت منظمة "تشاتام هاوس عام 2013م" اليمن بأنه "يقيم المانحين"، قائلة أن المساعدة الإنمائية الخارجية التي حصلت عليها لا تزال تمثل "جزءاً بسيطاً من"

المساعدات المرسلة إلى ثلاث دول أخرى متضررة من النزاعات وتعاني من مستويات مشابهة من الفقر والمخاطر المرتفعة، وهي السودان والعراق وأفغانستان.

تحديات الإصلاح

ولفت تقرير "أوتشا" إلى أنه في عام 2012، تعهد أصدقاء اليمن، بتقديم 7,9 مليار دولار، معظمها في صورة مساعدات إنسانية وألمانية. ولكن تاريخ اليمن الحافل بسوء إدارة المساعدات الخارجية

بعد مرور أكثر من عامين على بدء العملية الانتقالية، وعلى الرغم من الزخم الذي منحه الرئيس عبدربه منصور هادي لحقبة الديمقراطية الجديدة، فإن جدول أعمال مكافحة الفساد لا يزال يتصارع مع ثقافة الإفلات من العقاب، التي تدفع الناس إلى التردد في الإبلاغ عن الفساد خوفاً من فقدان وظائفهم، أو التمويل المقدم من الجهات المانحة، أو ما هو أسوأ من ذلك. ونقل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" عن المتحدث باسم السفارة اليمنية في واشنطن محمد الباشا، قوله إن هذا وضع نمطي متوقع، مضيفاً أن المستويات العالية من الفساد التي يشهدها اليمن "هي سمة الفترات الانتقالية، حيث ستجد أفراداً يستغلون المناخ الفوضوي لاستفادة منه".

وذكر التقرير أيضاً أن الحكومة اليمنية "عزلت منح تراخيص لبعض منظمات حقوق الإنسان التي يُنظر إليها بعين الريبة، بينما شهدت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي لا تركز على هذه القضايا فرض الحد الأدنى من القيود على أنشطتها".

تأثير الفساد على المساعدات ورأى أحد شيوخ القبائل من محافظة مأرب، أن المحسوبية المتوطنة في مشاريع المعونة التي تديرها الوزارات الحكومية غالباً ما تبطل مفعول الفوائد المقصودة.

وهذا الشيخ يرجو بناء مستشفى جديد في منطقته، إذ لا يوجد سوى مستشفى واحد فقط به عدد قليل من الأطباء الذين يستطيعون إجراء عمليات جراحية بسيطة.

ولكن "يتم توظيف الموظفين في الغالب على أساس علاقاتهم بأبرز شيخ محلي، الذي يخصص الوظائف كما يشاء، دون اعتبار للأفراد المؤهلين الذين يرغبون في الالتحاق بتلك الوظائف". كما أخبر شبكة الأنباء الإنسانية "إيرين" أن "العديد من الموظفين إما غير موجودين أو لا يأتون إلى العمل، والنوع الثاني من الموظفين يتقاضون رواتب دون عمل شيء، لكسبها، في حين يحصل الشيخ على الشيكات الخاصة بالنوع الأول، وهم "العمال الأشباح". وبعد أن يأخذ كل موظف نصيبه من الميزانية التي تقدمها وزارة الصحة، لا يكاد يتبقى شيء لشراء أدوية أو صيانة المنشأة".

والجدير بالذكر أن أكثر من نصف سكان اليمن -أي 14,7 مليون شخص- بحاجة إلى أحد أشكال المساعدة الإنسانية. ولا يعرف ملايين الناس من أين ستأتي وجبتهم التالية، بينما يعاني أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، ولا يستطيع حوالي 13 مليون يمني الوصول إلى مصادر محسنة للمياه أو الصرف الصحي الملائم. بالإضافة إلى ذلك، لا يحصل 8 ملايين شخص آخرين على

وكان اليمن قد حصل في عام 2013 على أدنى درجاته في مؤشر مراكز الفساد خلال الـ 11 عاماً التي استخدمت فيها منظمة الشفافية الدولية "TI" هذا المؤشر، واحتل بالتالي المرتبة الحادية عشرة لأكثر الدول فساداً في العالم.

وفي عام 2013م، أظهرت دراسة استقصائية أجراها مركز الاقتراع اليمني أن 42% ممن شملهم الاستطلاع قالوا إنهم شعروا بأن الفساد ازداد سوءاً منذ عام 2011.

وفي حين قال من شملهم الاستطلاع أنهم شعروا بتراجع أكبر في الوظائف والاقتصاد والخدمات العامة، كان الفساد بالنسبة لهم مصدر قلق أكبر من الوضع الأمني وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والوضع السياسي.

مخاطر مكافحة الفساد

وذكر تقرير "أوتشا" حول "مكافحة الفساد تتعثر في اليمن على الرغم من بدء عهد جديد"، أنه فضلاً عن مخاوف السياسة، توجد مخاوف حقيقية للغاية حول سلامة المخبرين. ففي إطار حملة جديدة تسمى "حافظ على نظافة دخلك"، يقوم الفرع المحلي لمنظمة الشفافية الدولية، وهو الفريق اليمني للشفافية والنزاهة "YTTI"، بنشر الوعي حول الفساد في القطاع الأمني من خلال التحدث إلى السكان المحليين عن تجاربهم مع حالات الرشوة والابتزاز التي يتورط فيها رجال الشرطة والجنود. وفي أحد أيام الحملة في الخريف الماضي، كانت هناك مزاعم بأن رجال الشرطة هددوا بإيذاء أعضاء الفريق اليمني للشفافية جسدياً. وصوب أحد الضباط بندقيته باتجاه المتطوعين، أثناء احتجاج نظموه في شوارع العاصمة، حسبما ذكرت المنظمة. وفي وقت سابق من العام الماضي، في شهر مايو تحديداً، وردت تقارير عن إطلاق مسلح مجهول النار على منسق المجموعة بعد أن ألقى خطاباً علنياً ضد الفساد، مما أدى إلى إصابته.

وقد أدى غياب قوانين حماية المبلغين إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بفضح الفساد. وذكر تقرير حقوق الإنسان الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية عن اليمن في عام 2013 أن "المنظمات غير الحكومية أبلغت عن العديد من حالات فقدان الأفراد لوظائفهم أو تعرضهم لاضرار أخرى بعد كشفهم عن حالات فساد".

## في تقرير رسمي:

# 226 ألف خريج جامعي ينتظرون التوظيف



جزء من راتب الوظيفة الحكومية بدون عمل فعلي. وقال التقرير إن تسجيل الخريجين بغرض التوظيف يفترض أن يتم في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بوصفها الوزارة المسؤولة عن التشغيل، غير أن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات مستمرة في التسجيل في الأجهزة الحكومية مع أنه قد حصل تغيير جوهري في السياسة الحكومية منذ عام 1995م والتي كانت وفقاً لها تلتزم الحكومة بتوظيف الخريجين. وتبين التقرير أن عدد خريجي الجامعات كافة "حكومية وخاصة" ارتفع من نحو 26,8 ألف خريج وخريجة في 2005م إلى نحو 35,3 ألف في 2012م، بزيادة بلغت نحو 8528 بين العامين نوازي 31,8%.

ويعد عدد الخريجين من الجامعات سنوياً في اليمن متواضع بالقياس إلى عدد السكان الذي يتجاوز 25 مليون نسمة تقريباً بنسبة 16 خريجاً لكل 10 آلاف نسمة، وقياساً إلى المساحة الجغرافية المقدرة بنحو 555 ألف كم<sup>2</sup> "سبعة خريجين لكل كم<sup>2</sup>"، وأيضاً بالنظر إلى الوضع الاقتصادي للبلد والذي يتطلب قدرات بشرية كبيرة وذات مستويات عالية من الجودة للتقدم الحقيقي في عملية التنمية إذا توافرت الإرادة المجتمعية والرسمية الفعليتان.

2012م، مقارنة بنحو 2,06 في 2005م. وأوضح التقرير أنه "كان أمام كل خريج جامعي في 2005 خريجان عاطلين في 2012م". فأصبح أمام كل خريج أربعة خريجين عاطلين في 2012م. ويبلغ هذا المؤشر أقصاه في تخصصات التربية والآداب، إذ كان أمام كل خريج جامعي في 2012م ستة خريجين عاطلين في المتوسط من هذه التخصصات.

ولفت التقرير إلى أن الخريجين الذين لا يحتاجون لوظائف، يسجلون أسماءهم في وزارة الخدمة المدنية للحصول على وظائف، ليس لأنهم محتاجون فعلاً إليها، بل لانتشار الاعتقاد بعبء "مشاعية الوظيفة الحكومية" في اليمن، وأن الوظيفة الحكومية "كراتب وليس كوظيفة شاغرة" تمثل مصدراً للإعاشة الاجتماعية.

وذكر أن أعداداً من المسجلين أيضاً لديهم وظائف في القطاع الخاص، غير أنهم ينتظرون إلى الوظيفة الحكومية على أنها أفضل ضمان في الراتب التقاعدي من أي وظائف أخرى، وأن بعضهم يرون أن بالإمكان الجمع بين وظيفتين الخاصة والحكومية طالما أنه يمكن -بطريقة ما- الحصول على

"الميثاق" - خاص  
تزايدت أعداد المسجلين في وزارة الخدمة المدنية من خريجي الجامعات والتعليم المهني والفني للحصول على وظائف حكومية، ووصلت تراكمياً إلى 226,3 ألف فرد.

وأوضح تقرير "مؤشرات التعليم في اليمن" الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم أن عدد خريجي الجامعات المتراكم المسجلين في وزارة الخدمة المدنية لغرض التوظيف بلغ 135,9 ألف عاطل في العام 2012م بزيادة بلغت نحو 83,04 ألف عاطل عن عام 2005م، نوازي 156,9%.

وينتمي معظم الخريجين العاطلين المسجلين إلى مجال العلوم الإنسانية بنحو 112,8 ألف عاطل بما يوازي 83% من إجمالي عدد العاطلين المسجلين، والنسبة الباقية لمجال العلوم التطبيقية. وعلى وجه التحديد فإن نحو 59,2% من العاطلين في تخصصات التربية والآداب واللغات. وأشار التقرير إلى أن إجمالي المسجلين العاطلين من حملة المؤهلات العليا والدبلوم المتوسط والثانوية التخصصية بلغ 90,3 ألف.

كما بلغ معدل تراكم العاطلين من خريجي الجامعات نحو 3,9 في